مجلّة العربية المجلد 08 العدد01
(EISSN :2602-5434) -(ISSN:2437 -0231) (ص: 45-53)

رِحْلَةُ المُصْطَلَحَاتِ بَيْنَ النَّحْوِ، وَالصَّرْف، واللِّسَانِيات.

The terminology journey between syntax; morphology; and linguistics.

د. عبد الوهاب حنك
دكتوراه
جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل.
abdelwahabha@hotmail.com.
الجزائر

تاريخ الإرسال:2020/11/ 22 تاريخ القَبول: 2021/06/08 تاريخ النّشر:2021/06/15

ملخّص: رحلة المصطلحات بين النحو، والصرف، واللسانيات، مقال يهدف إلى الكشف عن مدى التكامل الحاصل بين هذه العلوم من حيثُ المصطلحاتُ، بعد أن تحدثت عديث البحوث عن صيغة أخرى أكثر اتساعا لهذا التكامل، والمتمثلة في التداخل بين المباحث والنظريات، والمادة المعرفية، وغيرها.

يهدف المقال إلى إبراز مدى سعة وشمولية هذه الظاهرة، من خلال التأكيد بعيّنات متعددة، ذلك أن الظواهر العلمية لا تثبت في حالات غياب نتائج تطبيقية، ومنه؛ فاتساع المعجم المتداخل بين هذه العلوم هو الذي يقر مُطلقية الظاهرة من نِسبيتها، وأسباب هذا الانتقال، وغيره كم دلائل أخرى.

الكلمات المفتاحية: رحلة المصطلحات، النحو، الصرف، اللسانيات.

Abstract: The terminology journey between grammar, morphology, and linguistics, an article that aims to reveal the extent of the complementarity between these sciences in terms of terminology, after recent research talked about another, more extensive form of this integration, which is the overlap between the investigations and theories, the cognitive matter, and others.
Keywords: terminology journey; syntax; morphology; linguistics.

مقدّمة :

يتحدَّثُ كثيرٌ من المختصين في مجالات العلوم المقصودة، وعلوم الآلة على السواء، على قضية تكامل معرفي وسمت الدرس اللغوي العربي التراثي عامة، من حيث المباحثُ المعرفية، والنظريات، وغيرها.

الملفت للنظر ضمن هذا الأمر، هو غياب سمة التخصيص في الحديث عن قضية التكامل المعرفي بين العلوم العربية، ذلك أن هذا التكامل كثيرا ما يبدأ بتداخل النظريات، والمادة المعرفية، ثم ينتقل إلى تداخل آخر يتمثل في المصطلحات، نقول هذا ونحن نعلم أن قيام علم من العلوم يشترط أن تقوم مصطلحاته أولا لتشكل ثالوثا ثابتا مع كل من المادة المعرفية والمنهج، ونقصد بالمادة المعرفية ههنا "النظرية"، ثم إن انتقال وتشابه النظريات بين العلوم أو المادة المعرفية، أو الإشكالات، أو المفاهيم يقتضي تشابها في التسميات والمصطلحات.

هذه سمة بارزة اتسم بها التراث اللغوي العربي، إذ لقد انتقلت مصطلحات علم الأصول إلى أصول النحو العربي، من مثل السماع، والقياس، والاستصحاب، وما إلى ذلك.

حينما نلجأ إلى النحو والصرف العربيين، سنجد أنهما قد شهدا تداخلا معرفيا ومصطلحيا واسعا، وذلك أولا بحكم أن الصرف قد كان ينتسب معرفيا إلى علم النحو، قبل أن يستقل علما قائما بذاته.

بعد هذا سنجد أن هذا التداخل المعرفي قد أحدث تداخلا مصطلحيا لافتا للنظر، ليس فقط بين النحو والصرف، وإنما بين كل تلك العلوم التي نشأت آنذاك، فمصطلحات النحو قد انتقلت إلى البلاغة أيضا، وانتقلت مصطلحات الصرف إلى مجال فقه اللغة، وقبل ذلك انتقلت المصطلحات من العلوم الدينية إلى العلوم اللغوية، وهكذا، حتى مثلت

التكاملية المعرفية والمصطلحية أهم سمة وسمت الدرس اللغوي العربي التراثي.

/ بين النحو والصرف:

بالعودة إلى النحو والصرف يمكننا أن نصطلح على أمر التكامل بينهما على أنهما جهازين اصطلاحيين يحملان نواة وبؤرة واحدة بحكم المنبت الأول، حتى إذا اعترضتنا بعض من مبادئ المصطلحية المعاصرة التي تقضي بضرورة اكتساب المصطلح الواحد للمفهوم الواحد داخل الحقل المعرفي الواحد، سنجد أن التراث اللغوي العربي قد نقض هذه المقولة من خلال التداخلات الاصطلاحية المتعددة بين علوم العربية.

ليس هذا فقط بل إننا سنجد حتى تعددا مفهوميا للمصطلح الواحد داخل العلم الواحد، إن مصطلحات من مثل التصرف، والوصف، والصلة، مثلت هذا النوع من التناص المصطلحي داخل العلم الواحد، أي داخل النحو في حد ذاته، ولا شك أن أهم أسباب عدم حدوث الاختلاط في المفاهيم هو الأجهزة الاصطلاحية والمنظومات المفهومية التي تضبط موقع كل مصطلح داخل علمه وعلاقاته مع المصطلحات الأخرى التي تأتي قبله أو بعده على السواء، لذلك سنفترض أن هذه المنظومات والأجهزة إذا عرفت فإنها ينبغي أن تعرف بكل جزئياتها وترتيباتها، ذلك أن المفاهيم الوظيفية كامنة في التسميات نفسها.

من ناحية أخرى نلحظ أن بعضا من المصطلحات اللغوية المشتركة بين علوم النحو، والصرف، وحتى في فقه اللغة، واللسانيات المعاصرة، قليلا ما ترد في معاجم المصطلحات الخاصة بهذه العلوم، وحتى إن وردت، فإنها تكون منقوصة من تعريفات مفصِّلة تجسد مفاهيمها، وطبيعة عملها، وتبين الاختلاف المفهومي الوظيفي من علم لغوي لآخر، ونحن ههنا لا ننسب هذا العجز لما جاء به علماء اللغة القدامى، وإنما لأصحاب المعاجم الاصطلاحية، وللاستقراء الناقص من طرفه في التراث اللغوي العربي.

قد يقول أحدهم: إن طبيعة المعاجم الاصطلاحية تفرض ذلك، وتقوم على مجرد ثبتٍ للمصطلحات الخاصة بالعلم المدروس، لكننا سنقول إن الإطناب الذي خُصّت به كثير من مصطلحات هذه المعاجم ينفي ذلك تماما.

وما يهمنا هنا أكثر هو العرض لهذه المصطلحات مفهوميا مع محاولة استقراء ما جاء بخصوصها في الكتب التراثية:

1/ مصطلح البنية بين الصرف واللسانيات:

البنية مصطلح فضفاض المعنى والفضاء، ولقد ولج مختلف الدراسات اللغوية قديمها وحديثها، ولعلنا سنبدأ التنبيه إلى هذا الاتساع المفهومي من اللّسانيات المعاصرة، ذلك أنه – مصطلح البنية- حاز مساحة واسعة في مباحث هذا العلم عند دي سوسير في اللسانيات البُنوية، وغيرها، بل ولقد يكشف لنا مصطلح البنية في اللسانيات الغربية عما نبحث عنه أو نحاول وصفه أول الأمر، حينما نلحظ أن هذا المصطلح قد انتقل بداءة من مجال العلوم التجريبية إلى مجال اللسانيات، وبالضبط من مجال الرياضيات[1]، ولقد كان اللغوي الشهير فرانز بوب، صاحب كتاب النحو المقارن، والذي يعد من أوائل الذين اكتشفوا علاقة اللهجات الأوروبية باليونانية واللاتينة، ومن ثم باللغة السنسكريتية، كان من أبرز الذين استعملوا مصطلح البنية في اللسانيات، وضمنه كتابه حينذاك.

تجدر الإشارة أن دي سوسير لم يستعمل مصطلح البنية تصريحا، ولقد عوَّضه بكل من مصطلحي النظام والنسق [2]، إلى أن أتى رواد حلقة براغ اللسانية، أين ظهر مصطلح " **بنية**" «بكل ما يحمل من قيمة عبر مختلف الأمثلة والنصوص التي روجته»[3]

الذي نستخلصه من هذا، أن دي سوسير ربط مصطلحاته باللغة عموما، من مثل النظام والنسق، وقد كان يشير في أحيان قليلة إلى مصطلح البنية، بدلا منهما، أو كمفهوم يقربهما، ولما كان هذا النظام اللغوي صوريا

مجردا، فإن مصطلحاته إذ ذاك تتبعه في التجريد، ولهذا لم تأت البنية كمصطلح تقني رياضي، يحمل دلالة مفهومية وظيفية ثابتة، ولعلنا سنؤكد كلامنا إذا ما حرصنا على القول إن المصطلح لحد الآن لا يزال واسعا مشتتا في أذهان كثير من المتخصصين، ولسنا ههنا بصدد التركيز على هذا الأمر، وإنما هذا لتسليط الضوء على المفهوم الذي حمله هذا المصطلح في الدرس اللغوي العربي، والذي يختلف عنه تماما من حيث التجريدُ والثبوت.

البنية في علم الصرف هي «الصيغة والمادّة اللتان تتألف منهما الكلمة، أي حروفها وحركاتها وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه» [4] ولا شك أن هذا التعريف يقترب أساسا من التعريف المعجمي للكلمة، والذي يدخلها تحت سمة الشمولية، لكنه رغم ذلك يمنحها تعريفا وظيفيا محدود الأطر، وهذا ما تتطلبه المصطلحية المعاصرة، والتي لم تتوان عن تسمية المصطلح ومفهومه " **الحدّ**" في اللغة اليونانية من خلال terme الذي أصله terminus[5]، ثم من خلال هذا نصل إلى مفارقة الاشتراك بين المعجمين العربي واللاتيني، فالأول احتكمنا من خلاه إلى خصوصية تعريف مكن من الكشف عن إحدى أهم شروط المصطلح حديثا، وهي تحديد مفهومه بوضوح تام [6]، والثانية هي الجدر اللغوي للفظ المصطلح في اللغات اللاتينية والذي هو أصلا الحد.

في اللسانيات، نجد مفهوما آخر للبنية مفاده أنها: «جهازٌ يعمل حسب قوانين تَحْكُمُهُ، ولا تنمو هذه البنية أو تبقى إلاّ بهذه القوانين نفسهَا، إنّ البنية عالم مكتفٍ بذاتهِ وهي ليست رُكَاماً من العناصر التي يجمَعُهَا جامع، وإنّما العناصر التي تُكَوّنُ البنية عبارة عن كُلٍّ يتشكَّل من ظواهر متضامنة يرتبطُ كُلٌ منها ارتباطاً عضوياً ببقية الظواهر ولا قيمة لهذا الكُلِّ، إلاَّ في إطار العلاقة التي تربطهُ بها وبواسطتها»[7]

وهذا التعريف يكشف عن سمة تعريفية اختص بها مصطلح البنية، فسواء جاءت البنية مورفولوجيا، وهذا ما يضيق أفقها ويجعله خاصا

بالوِحدات اللغوية المنفردة، أو جاءت مختصة بالتراكيب ومنه بالنصوص، فإن الارتباط العضوي بين أطرافها هو الذي يطفو إلى السطح دائما، ومن ذلك مثلا أن البنية تقارب البناء، والبناء اللغوي في تعريفاته الاصطلاحية يقتضي ارتباط ما هو سابق بما هو لاحق، وهكذا دائما تقتضي الأنظمة اللغوية، بل وحتى أجهزتها الاصطلاحية والمفهومية.

2/ مصطلح البيان بين النحو والصرف:

يُطلق البيان في النحو العربي على علم البيان، وهو تابع جامد يشبه الصفة في كونه يكشف عن حقيقة المراد أو القصد، نحو قول الراجز: أقسَم بالله أبو حفص عمر، فعمر هنا عطف بيان على "أبو حفص" ذكر لتوضيحه والكشف عن المراد به [8]، مرفوع بالضمة، ومنه فالمصطلح في النحو ينحو منحى الإبانة والكشف والإيضاح عن المعنى المقصود، ولكنه في الصرف العربي يتجه إلى إثبات مفهوم أكثر تقنية، من خلال كونه يختص بالإظهار وفك الإدغام، ولذلك يضيق مفهومه في الصرف العربي أكثر، حتى إذا ذكر كما قال ابن جني عرف به مفهومه في أذهان المتخصصين، ولنا أن نقول أن المصطلح أيضا قد جال حقل البلاغة العربية، بل وكان أحد أبرز مصطلحاتها، حينما سُمِّي فصل من فصولها باسمه.

3/ مصطلح التجريد بين النحو والصرف:

التجريد في النحو: تعرية الكلمة من العوامل اللفظية الزائدة، نحو: "نجح المجتهد"، أما في الصرف فهو: خلو الكلمة من الأحرف الزوائد: نحو: "ركض"[9] أما التجريد في علم اللغة، أي اللسانيات، فهو: تعرية اللفظ من بعض معناه: نحو إطلاق "الإسراء" بمعنى "الإذهاب" في حين أن معناه الأصلي الإذهاب ليلا.[10]

مثَّل مصطلح التجريد أحد أكثر الأمثلة صدقا في الانتقال المصطلحي بين العلوم في العربية، ذلك أن مفهومه قد قرّ في ثلاث علوم على التوالي:

النحو، الصرف، اللسانيات، وإذ نجده قد اختص بمفهومين تقنيين رياضيين في كل من النحو والصرف، لا يمكن الاتساع فيهما ولا التضييق، حيث انقاد المصطلح كرها لمجال كل علم، فلم يخرج في الصرف عن الكلمة، ولا في النحو عن التركيب، إذ نجده هكذا في كليهما، فإنه في اللسانيات الحديثة قد أصبح أكثر اتساعا، وقد أصبح مفهوما أكثر فلسفية، وهذا لا شك من سمة هذا العلم، وهو ما ثبت لنا سابقا في مصطلح البنية لسانيا، وهو أيضا ما يقر حقيقة واحدة مفادها أن الخصوصيات المفهومية للمصطلحات إنما تكتسبها من علومها التي تنتمي لها، ولما تناولت اللسانيات أمور اللغة بشكل أكثر اتساعا في التحليل والاستنباط، بعدما أخذت معجمها الاصطلاحي من التراث، حدث على إثر ذلك هذا الاتساع في المفاهيم اللسانية، ومن هنا لا شك أن اللسانيات على اتساع فروعها المرتبطة بمستويات اللغة المتعددة، يبدو أنها قد اشتغلت أكثر ما اشتغلت مستوى المعنى.

هنالك مصطلحات أخرى كثيرة متناصة بين علوم النحو، والصرف، واللسانيات الحديثة، أو قل بين كل العلوم اللغوية من التراث إلى الحداثة، من مثل: التأويل بين النحو واللسانيات، والتصحيح بين الصرف واللسانيات، والسبك بين النحو واللسانيات، والصفة بين النحو والصرف، والعِوض في الصرف وفي النحو أيضا، والمعتل عند النحويين وعند الصرفيين، وغيرها كثير، ليس هذا موضع عدّه وإحصائه، والأهم في تعداد هذه النماذج هو نقض فكرة المصطلحية المعاصرة، التي تخالف انتقال المصطلح من حقل لآخر، وهي موجودة أساسا في التراث اللغوي العربي حتى في العلم الواحد، فما بالك بالعلمين وأكثر.

هذا من جهة، من جهة أخرى يحضرنا القول بمتانة الأجهزة الاصطلاحية التراثية العربية، فليس ولوج مصطلح أو خروجه يشلُّ النظام المفهومي، إن كل مصطلح يحمل موقعه في دلالات نفسه، وهذه الدلالات (المفاهيم) هي التي تحدد ما سبقه من مفهوم وما يلحقه.

خاتمة:

نستخلص من هذا البحث النتائج التالية:

1/ تقوم المصطلحات في العلوم وفق أجهزة اصطلاحية ومنظومات مفهومية، ترتب إثرها المصطلحات بشكل تراتبي من التسمية الأخص إلى التسمية الأعم.

2/ الارتباط المفهومي بين المصطلحات داخل أجهزتها يجعل الفصل بينها أمرا صعبا، إن لم نقل مستحيلا.

3/ إن التداخل الاصطلاحي بين العلوم في العربية من التراث إلى الحداثة يمثل أهم سمة طبعت بها العلوم اللغوية العربية.

4/ تنتقل المصطلحات بين العلوم حينما تنتقل من غير تشويه في المعنى المعجمي الذي ترتب به دائما، ولا يكون التطور المفهومي إلى من حيث التوسعُ أو التضييقُ، وما إلى ذلك.

5/ لم يقتصر التكامل المصطلحي على تلك العلوم المتقاربة معرفيا، كالنحو والصرف مثلا، لقد فاق ذلك إلى كل العلوم حتى الدينية منها، بل لقد بدأ منها، وانتقل إلى علوم الآلة العربية كالنحو والصرف، وفقه اللغة، وغيرها، وهذا ما يحيلنا على نتيجة أخرى.

6/ معجم التكامل المصطلحي بين العلوم في العربية، معجم ضخم يشمل علوم الدين، كأصول الفقه، والعلوم اللغوية، كالبلاغة، والعروض، والنحو، والصرف، وفقه اللغة، وصولا إلى اللسانيات العربية حديثا.

7/ انتقال المصطحات بين علوم العربية ليس عجزا اتسم به الدرس اللغوي التراثي، ولا هو عجز لأصحابه، إن الأجهزة الاصطلاحية للعلوم العربية كانت تتكامل فيما بينها، ثم إن الاتساع المعنوي للكلمة في جذرها اللغوي يشمل ذلك الضيق المفهومي للمصطلح حينما يلج مجال علمه، ولذا كان البحث

عن مصطلحات أخرى لمفاهيم متقاربة أمر لا طائل منه، وهذا ما رفضته المصطلحية المعاصرة وأخطأت بشأنه.

الهوامش:

[1] محمد مداني، مفهوم البنية في اللسانيات، مجلة اللغة العربية وآدابها، جامعة البليدة2، المجلد الخامس، العدد الأول، ص 173.

[2] المرجع نفسه، ص 178.

[3] نفسه، ص 179.

[4] إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1988، ص 207.

[5] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط 1، 2003، ص 16.

[6] محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، د ت، ص 11-12.

[7] يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م، ص 121.

[8] إميل بديع يعقوب- مرجع سابق، ص 207، ص 452.

[9] نفسه، ص 217.

[10] نفسه، ص نفسها.